[illegible] ضد اسرائيل. ويعتبر هذا أول إجراء [illegible] إذ جرى فيه التحقيق مع زعيم سياسي [illegible] الضفة الغربية، في موضوع تضامنه مع [illegible] ومواقفها (دافار، ١٩٨١/٨/٤).

كما أن الاستدعاء شمل أيضاً رئيسي [illegible] صحيفتي «الفجر» و«الشعب» المقدسيتين، [illegible] طلب منهما، مستشار القائد العام للضفة [illegible] تخفيف اللهجة تجاه بعض المواضيع، [illegible] ما يسمى بروابط القرى، وهددهما بأنه في [illegible] استمرارهما باتباع هذا النهج، فسيعرضان [illegible] لوضع غير مستقر (الرأي، ١٩٨١/٨/[illegible]).

[illegible] الفعل التحريبية على القانون رقم [illegible]

كانت هنالك ردات فعل كثيرة، في المناطق [illegible] على القانون الجديد — القديم، وقد تمثلت [illegible] الشديد لهذا القانون. ومن أبرز ردود [illegible] تلك، تصريحات رؤساء البلديات التي [illegible] على صفحة كاملة من صحيفة «الفجر» [illegible] ١٩٨١/٨/٨، وقد تضمنت التأييد القوي [illegible] التحرير الفلسطينية، كممثل وحيد للشعب [illegible] (هآرتس، ١٩٨١/٨/١٠). ومما جاء [illegible] تصريح بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس [illegible] «لقد جاء تطبيق هذا القانون القديم — [illegible] في الوقت الذي لا تعترف فيه اسرائيل [illegible] الشعب الفلسطيني المشروعة وبقيادته، [illegible] الوقت الذي تقوم فيه بممارسات مناقضة [illegible] الدولي، الأمر الذي يؤكد أن اسرائيل تضر [illegible] استعمال سياسة القبضة الحديدية». واعتبر [illegible] أن هذا القانون سيدفع بهؤلاء الذين [illegible] ضد إرادة الشعب الفلسطيني وطموحاته، [illegible] التحرك ضد المصالح الفلسطينية (الرأي، ١٩٨١/٨/[illegible]).

كما ربط ابراهيم الطويل، رئيس بلدية [illegible] بين تطبيق هذا القانون وبين تأسيس [illegible] بروابط القرى، معتبراً أن الهدف [illegible] للاحتلال، هو قطع علاقة الشعب [illegible] في الداخل بقيادته في الخارج، بهدف [illegible] م.ت.ف عن قاعدتها (المصدر نفسه).

وقد أكد السيد كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، أن م.ت.ف، هي الممثل الوحيد للفلسطينيين، وأن القانون الاسرائيلي رقم ٢٨٤، هو جزء من سياسة القبضة الحديدية التي تهدف إلى سلخ الشعب عن قيادته، وكذلك فانه محاولة لفرض مشروع الحكم الذاتي، بواسطة المتعاونين والعملاء مثل روابط القرى وغيرها (المصدر نفسه).

ردة الفعل الاسرائيلية

شكك الكثير من الاسرائيليين بنجاعة السياسة الاسرائيلية التي تتسم بالشدة، واعتبر أن سلبياتها ستكون أكثر من إيجابياتها، بالنسبة لاسرائيل، وأنها ستؤدي إلى تعزيز موقف مؤيدي منظمة التحرير المتشددين (ابراهام رابينوفيتش، جيروزاليم بوست، ١٩٨١/٨/٢٢). كما اعتبر أحدهم أن الحكم العسكري، في المناطق المحتلة، انما يدير حرباً خاسرة، وأن الأمل، في خلق زعامة بديلة تنافس الزعامة الحالية، يعتبر حلماً ضائعاً؛ وأن خير دليل على ذلك «الزيارات الكثيرة التي قام بها الحكام العسكريون لبعض الشخصيات، والتي منيت بالفشل، بالرغم من أنها كانت تتسم بالترغيب والترهيب» (أمنون كابيليوك، عل همشمار، ١٩٨١/٧/٢٠). وقد فسرّ البعض خطوة الحكم العسكري الأخيرة، بشأن توجيهات الأمر العسكري ٢٨٤، إنها تهدف إلى تحييد الأوساط المتطرفة في «المناطق المحتلة»، والتي تأخذ التوجيهات من م.ت.ف، لمعارضة مشروع الحكم الذاتي، وإلى العمل على تشجيع أطراف جديدة لكي تصبح، وبمرور الوقت، بديلاً للقيادة الحالية، على غرار ما حصل في الخليل، عندما أقيمت الجمعية القروية برئاسة مصطفى دودين، والتي أصبحت الآن وسطاً سياسياً ذا قوة كبيرة (يهودا ليطاني، هآرتس، ١٩٨١/٨/١٤).

أما على صعيد تطبيق السياسة الجديدة، فقد أسرع شارون إلى الالتقاء مع رجالات الحكم العسكري، وأصدر التعليمات لهم، بخصوص تطبيق مشروعه هذا (هآرتس، ١٩٨١/٨/١٣)، مؤكداً لهم أنه سيُعنى بالتطبيق شخصياً، من خلال فتح مكاتب وزارة الدفاع أمام زعماء الضفة الغربية وقطاع غزة، للبحث في مشاكلهم التي سيطرحونها (المصدر نفسه).